World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية
روما، 21-25 يونيو/حزيران 2021

التوزيع: عام
التاريخ: 27 مايو/أيار 2021
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 10 من جدول الأعمال
WFP/EB.A/2021/10-H
مسائل التسيير والإدارة
للعلم

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

التقرير الأمني

موجز تنفيذي

في عام 2020، وسع برنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) عملياته في ظل بيئة أمنية متزايدة التقلب والتعقيد، حيث أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم التهديدات الأمنية العالمية التي يواجهها **البرنامج** بالفعل. وقد تسببت الجائحة في عدم استقرار كبير في الاقتصاد أدى إلى إعادة ترتيب أولويات الموارد المالية لتغطية الاستجابات المحلية وإلى خفض قدرة قوات الأمن الحكومية على معالجة التهديدات الأمنية غير المرتبطة بالجائحة.

ووسعت خدمات الأمن في **البرنامج**[1] نطاق عملياتها، مواكبةً للطلبات المتزايدة والمتغيرة المفروضة على **البرنامج** للاستجابة لحالة الطوارئ العالمية. وعلى الرغم من تحديات تنسيق العمل الإنساني، واضطرابات سلسلة الإمداد العالمية، وتسريع وتيرة عمليات **البرنامج**، نفذت خدمات الأمن في **البرنامج** تدابير فعالة عالية التنسيق للحد من المخاطر والوقاية منها. ونتيجة لذلك، ظل أثر الحوادث الأمنية على عمليات **البرنامج** كما كان عليه في عام 2019 إلى حد كبير.

وعلى الرغم من قيود السفر الدولية والمحلية، واصلت شعبة الأمن دعم عمليات **البرنامج** من خلال عمليات نشر القدرات الاحتياطية (كما في المكاتب القطرية في إثيوبيا وغانا لإنشاء مراكز لوجستية) وزيادة توفير الدعم الأمني المباشر، ولا سيما إلى البلدان ذات الأهمية الاستراتيجية العالية بالنسبة **للبرنامج**.

[1] في هذا التقرير، يشير مصطلح "خدمات الأمن" أو "خدمات الأمن في **البرنامج**" إلى مجمل أنشطة وأفراد الأمن في **البرنامج** بأسره. أما مصطلح *"شعبة الأمن"* فيشير إلى الوحدة الموجودة في المقر والتي تقدم التوجيه والدعم للعمليات الميدانية.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة M.V. Montalvo
مديرة شعبة الأمن
ومنسقة شؤون الأمن في **البرنامج**
هاتف: 066513-2665

وبينما واصل موظفو الأمن المحليون دعم الأفرقة على الأرض والاستجابة للتحديات الجديدة التي تطرحها الجائحة، درست شعبة الأمن سبل زيادة الكفاءة التشغيلية والتكيف مع احتياجات **البرنامج** الناشئة وطرائق التشغيل الجديدة. وتبنت الشعبة استخدام التكنولوجيا والبيانات وتحسين العمليات وعملت في الوقت نفسه على تعزيز التعاون والتعاضد مع جهات خارج نطاق خدمات الأمن. ولأول مرة، تم دمج البيانات على المستوى المؤسسي العام في تحليل الاستجابة للجائحة من خلال عملية تعاونية متعددة الوظائف، يشكل الأمن المكون الرئيسي فيها. كما وفّر تكامل البيانات لصنَّاع القرار في **البرنامج** رؤية عامة مشتركة من خلال لوحات المتابعة البصرية.

وقد تغيرت المطالب المتعلقة بالموظفين الأمنيين في هذا الواقع الجديد. وتعمل شعبة الأمن على زيادة تنوع القوة العاملة من حيث الجنس، والمهارات الشخصية، والمعرفة الرقمية، والخلفية المهنية، بما يتماشى مع ثقافة مكان العمل وقيمه في **البرنامج**. وإلى جانب التحول الرقمي لخدمات الأمن، سيساهم تعزيز القوة العاملة الأمنية إلى حد كبير في إنجاح عمل **البرنامج** في المجال الإنساني الذي تزداد متطلباته.

وسيظل أثر الجائحة محسوسا في عام 2021، مما سيؤدي إلى تفاقم أوجه الضعف الاجتماعية الاقتصادية الكامنة وإلى تكثيف النزاعات. ومن خلال الاستفادة من الزخم الذي تحقق في العام الماضي تعمل خدمات الأمن في **البرنامج** على تسريع جهود التحديث التي تقوم بها من أجل تخفيف الضغط الناجم عن المطالب المتزايدة. ويعتبر استمرار الاستثمار وتوفير الموارد أمرين أساسيين لتمكين شعبة الأمن من تعزيز ثقافة السلامة والأمن ضمن **البرنامج**.

الأمن بالأرقام في عام 2020

النفقات

أنفق **البرنامج 118.6 مليون دولار أمريكي** على الأمن، مما يمثل زيادة قدرها **1.5 في المائة** في ميزانيته (تشمل التكاليف الموظفين والمعدات).

أنفق **البرنامج 494 دولارا أمريكيا** في الشهر على كل موظف في مجال الأمن (حُسب هذا المبلغ باستخدام عدد العاملين في قوة العمل الأمنية في **البرنامج** وهو 000 20 موظف).

التوظيف والتدريب

تتألف قوة العمل الأمنية العالمية من **443** موظفا، أي بزيادة نسبتها **6 في المائة** عن عام 2019.

يشكل الموظفون الوطنيون **74 في المائة** من قوة العمل الأمنية.

تشكل النساء **16 في المائة** من قوة العمل الأمنية.

يوجد ما نسبته **59 في المائة** من قوة العمل الأمنية في مناطق مصنفة كحالات طوارئ من المستوى 2 والمستوى 3.

تتبع الأداء

أوفِدت **35** بعثة ميدانية لدعم العمليات أو التحليلات في عام 2020

بلغت درجة مؤشر الأداء الرئيسي للأمن العالمي **92 في المائة**.

تم التحقق من **98 في المائة** من المساهمات الأمنية في استعراضات استراتيجية وبرامجية وفي عمليات تخطيط.

البيئة الأمنية العالمية

1- في عام 2020، عمل **البرنامج** في بيئة أمنية متزايدة التقلب والتعقيد. وبسبب جائحة كوفيد-19، تفاقمت التهديدات الأمنية العالمية القائمة، وهي تتراوح من النزاع المسلح والتطرف العنيف إلى الاضطرابات المدنية والجريمة، وقد عرَّت الجائحة الأسباب الكامنة خلف انعدام الأمن وقللت من قدرة قوات الأمن الحكومية على مواجهتها.

2- وفي أعقاب الانخفاض الأولي في الاحتجاجات ضد تدابير الإغلاق، أدت التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للجائحة إلى تفاقم التوترات الاجتماعية وغذّت الاضطرابات المدنية في العديد من البلدان. وأدت القيود المفروضة على الحركة، وانخفاض التحويلات والمخزونات الغذائية، وزيادة أسعار السلع الأساسية، والارتفاع الحاد في البطالة، إلى تفاقم المظالم الاجتماعية الاقتصادية، ولا سيما في المناطق الضعيفة. وفي العديد من المناسبات، قوبلت الاحتجاجات بقمع عنيف أدى إلى تصاعد الغضب الشعبي، وتفكك التماسك السياسي والاجتماعي. وقد أعاقت هذه الظروف تحركات **البرنامج** في المدن الكبرى وعرقلت التحويلات القائمة على النقد وبرامج التغذية المدرسية.

3- وفي المناطق المتضررة من النزاع، استنزفت الجائحة الموارد التي تقدمها الحكومة وقوات الأمن الدولية، مما أثر على عمليات السلام والأمن. واستغلت الجماعات المسلحة غير الحكومية والمجرمون والمتطرفون الثغرات الأمنية وعملوا بحرية أكبر، مما أدى إلى تصاعد العنف والتشريد واضطراب الأسواق والقيود أمام الوصول، وأثر سلبا على أنشطة **البرنامج**. وفي البلدان التي تسبب فيها الركود الاقتصادي في خسائر كبيرة في الوظائف، ظهرت علائم تدلّ على زيادة التجنيد من قبل الجماعات المسلحة غير الحكومية. وأسفرت إعادة ترتيب أولويات الموارد والاستخدام الانتهازي للجائحة من قبل بعض الجهات الفاعلة المحلية أو أصحاب المصلحة المحليين، وتقليص الحيز الاقتصادي، عن إعاقة عمليات إحلال السلام وإرساء الاستقرار السياسي في بعض البلدان. كما أصبح أمن العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية مصدر قلق متزايد عام 2020؛ فقد أجاز تنظيم الدولة الإسلامية استهداف العاملين في المجال الإنساني في أواخر عام 2020، بينما أظهرت الجماعات المسلحة والإجرامية الأخرى عزمها على مهاجمة العاملين الذين يُنظر إليهم على أنهم أهداف مربحة. وأدى ذلك إلى تزايد التهديدات الأمنية التي يواجهها موظفو الأمم المتحدة و**البرنامج**.

4- وفي حين أن جائحة كوفيد-19 أضرّت ببيئة العمل بطرق مختلفة، فقد كانت مجرد عامل واحد من العوامل المتعددة التي أثرت على بيئة التهديدات الأمنية لمعظم عمليات **البرنامج** في عام 2020.

تحليل الحوادث التي تعرض لها البرنامج في العالم وتوجهات هذه الحوادث[2]

5- بسبب التحديات الأمنية التي واجهها **البرنامج** طوال عام 2020، نشأت حاجة إلى مشاركة ودعم قويين في مجال الأمن التشغيلي لتمكين تنفيذ البرامج مع ضمان سلامة وأمن الموظفين والأصول والعمليات.

[2] بناء على الحوادث المبلّغ عنها في نظام **البرنامج** لإدارة المعلومات الأمنية ودعم التحليلات الأمنية.

6- وبعد تسجيل رقم قياسي لحالات الطوارئ من المستوى 2 والمستوى 3 في عام 2019، حافظ **البرنامج** على نفس مستوى الاستجابة في عام 2020، مع إضافة جائحة كوفيد-19 العالمية إلى قائمة حالات الطوارئ من المستوى 3 لديه.

7- وعلى الرغم من تقييد الحركة نتيجة للجائحة، فقد زادت وتيرة أنشطة الاستجابة. وأثبتت تدابير إدارة المخاطر التي وضعها **البرنامج** فعاليتها. ومقارنة بعام 2019، لم يطرأ ارتفاع كبير في حوادث الأمن والسلامة التي تؤثر على موظفي **البرنامج** أو شركائه أو مقاوليه، على الرغم من زيادة بنسبة 8.6 في المائة في عدد الموظفين. على أن نسبة الحوادث الأمنية التي تعرض لها الشركاء زادت على مدار عام 2020.

8- وارتبطت معظم الحوادث الكبرى بحوادث المرور، وإن كان جزء كبير منها قد نجم عن جرائم العنف. ومن بين جميع الحوادث المبلغ عنها في عام 2020، كان 27 في المائة منها يتعلق بأعمال عنف. وجغرافيا، شهد الموظفون الموجودون في البلدان التي يغطيها المكتب الإقليمي لشرق إفريقيا عددا من الحوادث يزيد بكثير على عددها في المناطق الأخرى.

أشارت وثيقة صادرة عن الأمم المتحدة بشأن الدروس المستفادة، عنوانها *"الاستجابة لجائحة كوفيد-19 عبر نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن"*، إلى زيادة المخاطر الأمنية:

"في حين أن جائحة كوفيد-19 تُعتبر مشكلة صحية، فإنها ستؤثر تأثيرا مباشرا على الموظفين الأمنيين والعمليات الأمنية، و[..] يتعين أن يسترشد التعاون خلال الجائحات المقبلة باستعراض للاستجابة الحالية".

"وقد عانى الموظفون من ضغوط نفسية متزايدة، فضلا عن زيادة تعرضهم للمخاطر الصحية والأمنية".

9- وسُجّلت أربع وفيات بين موظفي **البرنامج** في عام 2020، مقارنة بعشر وفيات في عام 2019. ولم يُقتل أيٌ من موظفي **البرنامج** في أعمال عنف؛ فالوفيات الأربع المسجلة تعزى إلى حوادث مرور.

10- وارتفع عدد عمليات الاختطاف بنسبة 21 في المائة مقارنة بعام 2019. فقد سُجلت 20 حادثة اختطاف شملت 48 من العاملين والمعالين، 90 في المائة منهم ينتمون إلى شركاء **البرنامج** أو المتعاقدين معه.

11- وظلت الجريمة تشكل أكبر تهديد أمني لموظفي **البرنامج** في جميع أنحاء العالم، وكانت حوادث السلامة على الطرق أكثر أنواع الحوادث شيوعا، بزيادة نسبتها 10 في المائة مقارنة بعام 2019. كما طرأت زيادة ملحوظة في عدد عمليات القبض على موظفي **البرنامج** من قبل السلطات المحلية، وطرأ أيضا ارتفاع مثير للقلق في عدد عمليات الاختطاف في غرب إفريقيا.

12- وهناك حاجة إلى مزيد من التحليل والتحسين المحتمل للإجراءات وآليات الدعم في عدة مناطق. وتتزايد الحوادث التي تؤثر على الموظفين المعينين وطنيا وعلى النساء، وكذلك نسبة الحوادث التي تمس شركاء **البرنامج** المتعاونين.[3]

القدرة على الصمود والمرونة والكفاءة طوال فترة الجائحة العالمية

13- أدى الظهور المفاجئ لأزمة كوفيد-19 في عام 2020 إلى جعله سنة تملؤها التحديات بالنسبة للجميع. وأظهر **البرنامج** قدرة على الصمود ومرونة وكفاءة طوال العام في مواجهة حالة طوارئ عالمية من المستوى 3 أضيفت إلى قائمة التحديات التي يواجهها.

14- وما يزال **البرنامج** يحتل المرتبة الأولى بين جميع كيانات الأمم المتحدة من حيث حجم السفر؛ وقد انخفض عدد التصاريح الأمنية **للبرنامج** بنسبة 21 في المائة فقط بين عامي 2019 و2020 على الرغم من قيود السفر الدولية والمحلية الواسعة. ويعكس ذلك سعي **البرنامج** لمواصلة عملياته، ولا سيما لدعم الاستجابة لجائحة كوفيد-19 وحالات الطوارئ في لبنان وموزامبيق وإثيوبيا.

15- وفي عام 2020، عزز **البرنامج** عملياته ليصل إلى أكثر من 100 مليون مستفيد بالمساعدات الغذائية والتغذوية الضرورية. وأدت القيود المفروضة على الحركة بسبب جائحة كوفيد-19 إلى الحد من وصول **البرنامج** إلى المستفيدين في مناطق للعمليات

[3] لمزيد من المعلومات حول تحليل الحوادث لعام 2020، يرجى الرجوع إلى هذا التقرير التفاعلي أو هذا الرسم البياني.

شديدة الخطورة؛ وانخفضت طلبات هذا الوصول من 44 في عام 2019 إلى مجرد 8 في عام 2020، ولا سيما في وسط اليمن والأجزاء الشمالية الغربية من الجمهورية العربية السورية؛ ومع ذلك، استمر تنفيذ البرامج من خلال الشركاء وعبر تدابير الرصد من جانب الأطراف الثالثة بمساعدة من شعبة الأمن.

16- وخلال هذه الفترة، حافظت خدمات الأمن في **البرنامج** على استمرارية الأعمال مع أقل ما يمكن من التأثير على عمليات **البرنامج**، فقد تمكن من توقع ما يحتاج إليه من قدرات تشغيلية وأعاد توجيه القدرات الأمنية. وتبنت شعبة الأمن استخدام التكنولوجيا والبيانات والعمليات المحسنة والآلية لتحقيق مزيد من الكفاءة، وضاعفت من التعاون مع جهات من خارج الشعبة.

دعم العمليات الميدانية

17- عكفت شعبة الأمن، منذ نهاية عام 2019، على تغيير نموذج عملها لتحسين سرعة الحركة والدعم الموجَّه، استجابة للاحتياجات التشغيلية في الميدان؛ وتسارعت هذه الجهود بسبب الجائحة. وواصلت الشعبة الاستجابة لحالات الطوارئ الجارية والجديدة مع تقديم دعم إضافي لتلبية الطلبات المتعلقة بالاستجابة للجائحة. وأعطيت الأولوية لتعزيز ثقافة السلامة والأمن من أجل تيسير تنفيذ البرامج.

18- وخلال عمليات الاستجابة للجائحة، عُزّز دور خدمات الأمن في **البرنامج** وأُدمج في العمليات من خلال زيادة المشاركة في تصميم وتخطيط وتنفيذ بروتوكولات الأمم المتحدة و**البرنامج** للوقاية من جائحة كوفيد-19 والتخفيف منها على الصعيد القطري، بما في ذلك من خلال تعيين العديد من ضباط الأمن كمنسقين لشؤون كوفيد-19. وفي حين أن السلامة والصحة المهنيتين لا تعتبران من الوظائف الأمنية الأساسية، فقد طُلب من كثير من موظفي الأمن مواءمة بروتوكولات الاستجابة الصحية مع خطط الأمن الحالية وآليات إدارة الأزمات. ودفع هذا الافتقار إلى الوضوح في تحديد المسؤوليات بعض المكاتب القطرية إلى التعامل مع وظائف السلامة والأمن والوظائف الطبية في آلية واحدة للتنسيق وإدارة الأزمات.

19- وأجرت أفرقة خدمات الأمن تعديلات على البروتوكولات والتوجيهات التشغيلية لتعكس اللوائح المحلية ذات الصلة بكوفيد-19، مثل تلك المتعلقة بالوصول إلى المكاتب، والبعثات الميدانية، وإجراءات توزيع الأغذية، والاجتماعات الوجاهية. ولمعالجة تزايد عدد الحوادث التي تؤثر على الشركاء، ساعدت الأفرقة الأمنية في العديد من البلدان على تعزيز بروتوكولات إدارة المخاطر الأمنية، ولا سيما من خلال إنشاء هياكل أمنية للشركاء، وتطوير آليات الإبلاغ عن الحوادث الأمنية وإدارتها، وتوفير الأمن في مناطق توزيع الأغذية، والتدريب على مخاطر السلامة المتعلقة بكوفيد-19 في النصف الأخير من العام.

20- واستفادت خدمات الأمن من القبول المجتمعي لتعزيز استراتيجيات إدارة المخاطر الأمنية المحلية مع تحسين الوصول إلى المستفيدين في الوقت نفسه. وعندما كان الوصول إلى المجتمعات محدودا، لعب موظفو الأمن الوطنيين دورا رئيسيا في إعادة التواصل مع السلطات والمجتمعات المحلية، وبذلك تمكن **البرنامج** من مواصلة العمليات الميدانية.

21- وكجزء من استجابة **البرنامج** المؤسسية لجائحة كوفيد-19، نشرت شعبة الأمن موظفين في إثيوبيا وغانا لدعم إنشاء مركزين لوجستيين للطيران ولعمليات سلاسل الإمداد، ولإنشاء مستشفيات ميدانية متخصصة في علاج كوفيد-19 لموظفي الأمم المتحدة ومُعاليهم في شرق إفريقيا وغربها.

22- كما قدمت شعبة الأمن دعما مكثفا لثمانية بلدان من أصل 13 بلدا حددها **البرنامج** لينصب عليها الاهتمام الاستراتيجي المؤسسي في عام 2020، بما في ذلك في سياق ثلاث حالات طوارئ من المستوى 3 وواحدة من المستوى 2. وعلى الرغم من القيود المفروضة على الحركة، أوفدت الشعبة 35 بعثة للدعم التحليلي والتشغيلي مقارنة بـ 28 بعثة في عام 2019، وزارت عددا من البلدان بينها بوروندي وموزامبيق والنيجر.

23- وللحفاظ على مستوى عال من الامتثال والعناية الواجبة في البيئات التشغيلية العالية المخاطر، كفلت شعبة الأمن استمرار وجود المهنيين الأمنيين في الجمهورية العربية السورية ومنطقة الساحل الوسطى وهايتي، وحققت زيادة في وجودهم في إثيوبيا ونيجيريا وأفغانستان وموزامبيق. وتم نشر المهنيين الأمنيين بسرعة في لبنان وأرمينيا استجابة للأزمات المتتالية والحوادث الأمنية الحرجة للاضطلاع بأنشطة سريعة لإدارة المخاطر الأمنية. وعينت شعبة الأمن محللين أمنيين في أفغانستان والجمهورية

العربية السورية مكلفين بتحليل التهديدات الأمنية التي تؤثر على العمليات المحلية. واستمر دعم أعمال الوقاية، على الرغم من القيود المفروضة على الحركة، مع تعزيز مساندة إدارة السلامة من الحرائق في الجمهورية العربية السورية وجمهورية إفريقيا الوسطى، وتدعيم قدرة الشركاء المتعاونين مع **البرنامج** على إدارة المخاطر الأمنية في الجمهورية العربية السورية والكاميرون وأفغانستان وبوركينا فاسو.

24- وتطلبت الاستجابة للجائحة وجود ضباط أمن بكفاءات متنوعة بشكل متزايد، بما في ذلك على وجه الخصوص توفر المعرفة الرقمية والخبرة السابقة في مجال مكافحة الجوائح أو الاستجابة الطبية. وبناء على الدروس المستفادة من الاستجابة لوباء الإيبولا، تم تدريب كثير من المهنيين الأمنيين لمتابعة بروتوكولات كوفيد-19 والاستجابات المتعلقة به. كما كان لعمليات نشر القدرات الاحتياطية لموظفي الأمن الوطنيين أهمية حيوية في تلبية الاحتياجات الأمنية العالمية مع تعزيز كفاءات هؤلاء الموظفين وتوسيع نطاق تعلمهم وتطورهم.

الدعم التحليلي

25- في مواجهة العدد المتزايد من التحديات، انخرطت جميع كيانات **البرنامج** في الرصد والتحليل باستخدام نهج شامل ومنظم. وأصبح التحليل الأمني مكوّنا رئيسيا في عمل الفريق التحليلي المتعدد الوظائف الذي أنشئ لوضع رؤية عامة مشتركة لعمليات **البرنامج** باستخدام مجموعات البيانات المتكاملة لدعم اتخاذ قرارات مستنيرة. وقد عزز هذا العمل التفاعلات المنتظمة بين المحللين الأمنيين في **البرنامج**.

26- وعمل فريق التحليل كآلية للدعم الأولي لفرقة العمل التشغيلية العالمية المنشأة لحالة طوارئ كوفيد-19 من المستوى 3. وبعد أن أثبت الفريق فعاليته في التحليل والتنسيق المتعدد الوظائف، واصل التعاون خارج نطاق حالة الطوارئ المتعلقة بكوفيد-19 وكذلك في المسائل غير المتعلقة بالجائحة. ويظل التحليل الأمني جزءا أساسيا من العملية، وهو يضمن أن يستند تخطيط برامج **البرنامج** وإنجازها إلى تحليل أمني شامل، ويمكّن شعبة الأمن من توجيه الموظفين والعمليات بشكل أفضل نحو التنفيذ الآمن للبرامج.

27- واستنادا إلى التقييم الأمني العالمي الذي أجراه **البرنامج** بشأن جائحة كوفيد-19، أصدرت شعبة الأمن تقارير أمنية عن الجائحة، توفر تحديثات أمنية تشغيلية وسياقية للتحديات التي يتعين على خدمات الأمن في **البرنامج** أن تتصدى لها للتمكين من تنفيذ البرامج مع ضمان سلامة وأمن موظفي **البرنامج** وأصوله وعملياته. وقد استخدمت هذه التقارير أداة مؤسسية جديدة (DOTS)،[4] تكاملت مع مجموعات البيانات المؤسسية المستخدمة قبلا للأداة وأسهمت فيها.

دعم الموارد

28- عززت شعبة الأمن مساهمتها في تصميم برامج **البرنامج** وتخطيطها وتنفيذها داخل البلدان من خلال المشاركة مع أفرقة **البرنامج** لمواءمة استراتيجياته مع سيناريوهات التهديدات الأمنية المحتملة، وتمكين الأفرقة القطرية من توقع تدابير التخفيف والتكاليف الأمنية المرتبطة بالتنفيذ.

29- ومن أصل مجموع مساهمات عام 2020، تم التحقق من 98 في المائة. ونتيجة لذلك، انخفض عدد طلبات المكاتب القطرية الموجهة إلى صندوق الطوارئ الأمنية بنسبة 79 في المائة مقارنة بعام 2019، حيث بلغت قيمتها الإجمالية 410 آلاف دولار أمريكي. ويعتبر ذلك نتيجة إيجابية تمخضت عنها الجهود الأخيرة الرامية إلى دمج الميزانيات الأمنية في عمليات التخطيط والاستعراض على المستوى القطري.

30- وبلغ إجمالي النفقات 118.6 مليون دولار أمريكي في عام 2020، وشكلت تكاليف الأمن 1.5 في المائة من نفقات **البرنامج** ضمن ميزانية الحوافظ القطرية، كما هو مبين في الجدول 1. وظل إجمالي النفقات كما هو في عام 2019 على الرغم من زيادة

[4] تمثل أداة DOTS مركز بيانات يجمع المعلومات من جميع أنحاء **البرنامج**.

الأنشطة والعمليات. وتمثل تكاليف الأمن 17 في المائة من تكاليف الدعم المباشرة و7.2 في المائة من تكاليف دعم البرامج والإدارة. ويقدم الجدولان 1 و2 تحليلا أكثر تفصيلا للنفقات الأمنية.

الجدول 1: تكاليف الأمن ضمن ميزانية الحوافظ القطرية *(مليون دولار أمريكي)*			
نوع التكاليف	**نفقات البرنامج**	**التكاليف الأمنية**	**النسبة المئوية من المجموع**
تكاليف التحويل	6 655.5	19.2	0.3
تكاليف التنفيذ	513.3	16.3	3.2
تكاليف الدعم المباشرة	309.7	52.7	17.0
تكاليف الدعم غير المباشرة	423.6	30.5	7.2
المجموع	**7 902.0**	**118.6**	**1.5**

الجدول 2: تكاليف الأمن في عام 2020 *(مليون دولار أمريكي)*		
الوصف	**التكاليف**	**النسبة المئوية من المجموع**
موظفو الأمن في المكاتب الميدانية والمكاتب الإقليمية	38.8	الموظفون: 37
موظفو شعبة الأمن	5.6	
التكلفة المحلية لميزانية الأمن المشتركة	7.7	إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن: 17
الأنشطة المشتركة التمويل التي تقوم بها إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن	11.9	
خدمات الحراسة الأمنية	36.0	خدمات الحراسة: 30
أمن أماكن الإقامة	1.6	تكاليف أخرى: 16
معدات الأمن والسلامة	7.0	
الخدمات الداخلية لشعبة الأمن	2.9	
خدمات الأمن غير المباشرة الأخرى	7.0	
المجموع	**118.6**	100

التحديات

31- في مواجهة القيود المفروضة على الحركة وإعادة ترتيب الأولويات، أوقفت شعبة الأمن معظم الأنشطة الوجاهية المزمعة لعام 2020. وتأثر التدريب والتطوير الأمني بشدة نظرا لأن جميع أنشطة التدريب تقريبا مصممة لتقديمها وجاهيا. وأبرزت الجائحة أهمية التدريب الأمني لموظفي **البرنامج**، كما يتضح من الطلبات العديدة المقدمة من مكاتب **البرنامج** في جميع أنحاء العالم على هذا التدريب. وتوقفت أنشطة "التوعية الأمنية للنساء" وتدريب المستجيبين الأوائل، كما توقفت دورة "نُهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية" (SSAFE)، والتي كان يتعين على الموظفين إكمالها من أجل العمل في بيئات عالية المخاطر. وتمكن عدد محدود من البلدان من استئناف تدريب SSAFE في النصف الثاني من عام 2020 مع الامتثال لإرشادات التدريب المتعلقة بكوفيد-19 والصادرة عن نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن.

32- ومع تعليق برامج إصدار الشهادات الأمنية في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن للموظفين العاملين في مجال الأمن في الأمم المتحدة، كان هناك خطر ألا يكون الموظفون المعينون حديثا أو الذين تم نشرهم كقدرة احتياطية على درجة كافية من الاستعداد.

ولتلافي ذلك، أطلقت شعبة الأمن برنامجا تجريبيا بقيادة المقر للتدريب الأولي لموظفي الأمن المنشورين كقدرة إضافية، وهو يهدف إلى تزويدهم بالحد الأدنى من المعرفة بإدارة المخاطر الأمنية الخاصة **بالبرنامج**. وعلى المستوى المشترك بين الوكالات، أتاح تعليق برامج إصدار الشهادات الأمنية في النظام وقتا لاستعراض محتوى الدورات وطرق تقديمها من أجل تكييفها مع الاحتياجات الحالية.

33- وواجهت استجابة منظومة الأمم المتحدة لجائحة كوفيد-19 تحديات أيضا، وهو ما أبرزته شبكة إدارة الأمن المشتركة بين الوكالات. وقد لوحظ عدم وضوح التعليمات الرئيسية المتعلقة بهذه الاستجابة، ولا سيما في المراحل الأولية، من حيث تحديد الإجراءات والأدوار والمسؤوليات المطلوبة. وتطلب تنسيق تدفقات المعلومات المتعلقة بالجائحة مزيدا من التبسيط عبر منظومة الأمم المتحدة والشركاء.

34- وتمثل تحد إضافي في زيادة مفرطة في حجم المعلومات، ولا سيما في المقر. وقد حفز هذا على إجراء المزيد من التغييرات في إدارة المعلومات مما سيساعد في تحويل نهج شعبة الأمن إزاء إدارة المخاطر الأمنية.

تحديث الأمن

35- حدد التقرير الأمني السنوي لعام 2019 أن النُهج المبتكرة والجديدة ساعدت على تخفيف الضغوط والمطالب المفروضة على خدمات الأمن في **البرنامج** بسبب توسع عمليات البرامج وسط تزايد عدم الاستقرار وانعدام الأمن. وفي عام 2020، استمرت حالة البيئة المتقلبة وأصبحت، بسبب جائحة كوفيد-19، أكثر تعقيدا. واستجابة لذلك، سرّعت شعبة الأمن جهودها لتحديث عمل خدمات الأمن.

تحويل "الأعمال" الأمنية

36- أدت القيود غير المتوقعة على السفر والحركة إلى اندفاع القوة العاملة العالمية نحو المجال الرقمي، وأبرزت أهمية البيانات ووضوح العمليات في تيسير اتخاذ قرارات مستنيرة في بيئة دائمة التغير. وبدافع من مسيرة **البرنامج** الرقمية المؤسسية، تحركت شعبة الأمن قدما في خطتها الرقمية بوضع أول خارطة طريق رقمية للعمل الأمني في أوائل عام 2020، كما عززت التعاون الوثيق مع شعبة التكنولوجيا.

37- وتهدف مبادرة التحديث إلى زيادة كفاءة خدمات الأمن وفعاليتها في **البرنامج** من خلال استخدام البيانات والمعلومات، مما ييسر اتخاذ قرارات أفضل في الميدان وفي المقر مع المواءمة مع أهداف التحول الرقمي **للبرنامج**. وتتألف المبادرة من أربع ركائز: الحوكمة؛ وإدارة البيانات وتكاملها؛ وتكامل الأنظمة وقابلية التشغيل المتبادل بينها؛ والأتمتة والتبسيط.

38- ومن الأمثلة على هذا العمل مشروع تجريبي في إطار أداة DOTS، وبموجبه قامت شعبة الأمن بإدخال البيانات في الأداة من أجل الاستجابة لجائحة كوفيد-19، مما يمنح **البرنامج** فهما أقوى للوضع. وبالاقتران مع مصادر أخرى، تم استخدام مجموعات بيانات DOTS لإنتاج مواد بصرية ولوحات متابعة تفاعلية متعلقة بالأمن يسرت اتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات.

39- وأصبح تكامل البيانات أساسيا لاحتياجات الإبلاغ الداخلي، مما يوفر صورة تشغيلية أوضح. فعلى سبيل المثال، تستخدم شعبة الأمن مجموعات بيانات مأخوذة من **البرنامج** ومن إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن إلى جنب البيانات الرائدة المفتوحة المصدر للحوادث لإنتاج لوحة متابعة تفاعلية شاملة لتحليل الحوادث. كما استفادت الشعبة من البيانات المستقاة من أداة للرصد الآلي للامتثال الأمني لتعزيز الإبلاغ عن مؤشرات الأداء الرئيسية للأمن من خلال لوحات المتابعة التفاعلية. ومن خلال تحويل كميات كبيرة من البيانات إلى مواد بصرية، قامت الشعبة بتحسين كيفية تحديد المرشحين المناسبين لتلبية طلبات القدرات الاحتياطية مع تتبع عمليات النشر، مما يمكّنها من الاستجابة بسرعة لاحتياجات الموظفين الميدانيين.

40- كما أدى تحسن فهم قيمة البيانات إلى مبادرات تجريبية في الميدان. فقد بدأت المكاتب الميدانية التابعة للمكتب الإقليمي لشرق إفريقيا والمكتب الإقليمي لغرب إفريقيا في استكشاف إمكانات استخدام المواد البصرية للبيانات ولوحات المتابعة في إعداد التقارير في عام 2020. وبدأ موظفو الأمن في أفغانستان في استخدام التكنولوجيا الجغرافية المكانية المتقدمة لتعزيز عملياتهم

للتخطيط والتحليل واتخاذ القرار استنادا إلى البيانات، مما يمكنهم من توقع الاحتياجات ودعم تنفيذ البرامج بشكل أكثر سلامة وأمنا. وفي الصومال، نفذ موظفو الأمن مشروعا تجريبيا حول أتمتة المهام الأساسية، وبالتالي توفير وقت الموظفين وتقليل احتمال وقوع خطأ بشري، مع تحسين جودة البيانات وإنشاء لوحات متابعة لإدارة عمليات الأمن الميداني في الوقت الفعلي تقريبا.

41- وعلى الصعيد الخارجي، واصل **البرنامج** تيسير وتحريك جهود التحديث في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن. وتواصلُ خدمة معايير أمن الاتصالات (TESS+) التي ييسرها **البرنامج** دعم الاتصالات الأمنية لنظام إدارة الأمن والمنظمات غير الحكومية، مع متابعة 90 بلدا بانتظام. وفي عام 2020، بدأت خدمة المعايير في دعم البلدان لتيسير الانتقال إلى مراكز عمليات الأمن عن بُعد، مما أدى إلى خفض كبير في التكاليف التشغيلية لنظام إدارة الأمن. وعلى الرغم من تعليق البعثات خلال الفترة من مارس/آذار إلى يونيو/حزيران بسبب قيود السفر المتعلقة بجائحة كوفيد-19، أجرت خدمة المعايير في عام 2020 سبعة تقييمات كاملة في الموقع وبعثتي دعم فني في الموقع. ومن المزمع إرسال بعثات دعم إلى 30 بلدا. وتواصل خدمة المعايير إنتاج التوجيهات الفنية والتدريب مع العمل في الوقت نفسه على دفع نظام إدارة الأمن للاتفاق على معايير لتوجيهات الاتصالات الأمنية. وقد أدى استعراض لخفض تكلفة هذه الخدمة المشتركة بين الوكالات إلى تحقيق مزيد من الوفورات، مما خفض التكاليف السنوية بنسبة 16 في المائة، لتصل إلى 000 840 دولار أمريكي، على الرغم من زيادة الخدمات المقدمة.

الاستجابة للمطالب المتطورة

42- يتجاوز تحديث خدمات الأمن في **البرنامج** المبادرات الرقمية. وقد اتخذت شعبة الأمن خطوات لتحسين ممارساتها، وتعزيز التنوع والشمول، مع العمل في الوقت نفسه على توجيه مسار الأمن في منظومة الأمم المتحدة. وفي **البرنامج**، أدت التحسينات في الموارد البشرية والتوظيف إلى تنويع مهارات وخلفيات موظفي الأمن بحيث تتماشى مع التحولات في مجال الأمن. وإضافة إلى الخلفيات العسكرية أو الشرطية النموذجية، تبحث شعبة الأمن عن كفاءات جديدة لدى مديري المخاطر الأمنية القادمين من بيئات مهنية، وتعمل في الوقت نفسه على زيادة عدد النساء.

43- ويجري اختيار مهارات وكفاءات موظفي الأمن لتتماشى بشكل أوثق مع الاحتياجات التشغيلية. ويعدّ التدريب أثناء العمل من خلال التعلم التجريبي غير الرسمي مكونا آخر لهذه الاستراتيجية الجديدة، مما سيجعل شعبة الأمن متماشية مع القيم الأساسية **للبرنامج** فيما يتعلق بالابتكار والتغيير وعقلية الأداء والكفاءة المهنية. ويستجيب تحول القوة العاملة الأمنية ونهج العمل لتركيز **البرنامج** على التنوع والشمول.

44- وتعدّ زيادة كفاءة وفعالية خدمات الأمن من أولويات شعبة الأمن. ومن شأن الاستثمار الإضافي في الموظفين والتكنولوجيا أن يؤدي إلى تسريع عملية التحول والتحديث الأمني في عام 2021، بالاستفادة من الأسس الموضوعة في عام 2020. وستعزز هذه الجهود المشهد الرقمي للأمن، وستوائم احتياجات القوة العاملة كما سترسخ ثقافة السلامة والأمن في برامج وعمليات **البرنامج**، مما يتيح لشعبة الأمن، بل و**للبرنامج** ككل، التحلي بمزيد من المرونة في الاستعداد للتحديات التشغيلية الحالية والمستقبلية المتعلقة بالأمن، وفي الاستجابة لها.